

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES



(معهد الدوحة)

[www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)

مراجعة كتاب

## الجدار العازل: أبارتايد إسرائيل المكتمل

مالك ونوس

## سلسلة (مراجعة كتب)

الجدار العازل: أباراتايد إسرائيل المكتمل .....	.....
أولاً- ما هو الجدار؟ .....	٢
ثانياً- الجدار أمام القانون .....	٥
ثالثاً- الجدار والاستيطان .....	٧
رابعاً: معاناة الفلسطينيين بسبب الجدار .....	٨
خامسًا: الجدار في القدس (غلاف القدس) .....	١١
سادسًا: مواجهة الجدار ... بلعين نموذجاً .....	١٣

## الجدار العازل في الضفة الغربية

إعداد: حسن أبيحص وخالد عايد

تحرير: محسن صالح

(بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٠)

نشأت فكرة إقامة الجدار العازل في الضفة الغربية أو ما تسميه إسرائيل بـ "الجدار الواقي" سنة ١٩٩٢، وبُوشر العمل في إنشائه في ١٦ نيسان / أبريل ٢٠٠٢. وقد صدرت العديد من الدراسات التي تتحدث عن هذا المشروع، ليأتي كتاب "الجدار العازل في الضفة الغربية" الصادر ضمن سلسلة "أولست إنساناً؟" عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت في طبعة أولى عام ٢٠١٠، وهو من إعداد حسن أبيحص وخالد عايد، وتحرير د. محسن صالح، مدير المركز والأستاذ الجامعي المتخصص في الدراسات الفلسطينية، ليكونوثيقةً محكمةً ومهمةً، نظراً لشموليته وإحاطته بالموضوع من أوجهه المتعددة، سواء من حيث الوضع على أرض الواقع، أو من حيث المسار التاريخي لظهور فكرة المشروع والبدء في تشييده، والمناطق التي يمر بها، والتطورات التي عرفها المشروع حتى تاريخ طباعة الكتاب، إضافةً إلى وجهة نظر القانون والأعراف الدولية تجاهه، والاعتراضات على إقامته، والاحتجاجات الفلسطينية المتواصلة ضدّه.

يقع الكتاب في ١٢٠ صفحةً من القطع المتوسط، وينقسم إلى ستة فصول إضافةً إلى المقدمة والخاتمة والهوامش. وقد دعمَ الكتاب بالخرائط والصور التي ثُرِّجَ شكل الجدار ومكوناته ومساره في المناطق التي يخترقها.

ومن خلال استعراض فصول هذا الكتاب، نصل في نهاية الأمر إلى حقيقة الهدف من بناء الجدار وتقدير ادعاء "إسرائيل" الضّرورات الأمنية لإقامتها. ويُشير معدو الكتاب في "التقديم" إلى التزام الكتاب بالنهج المتبّع في: "نقل المعاناة بأسلوب يخاطب العقل والقلب في إطار علمي منهجي موثق" (ص ٥). وتؤكد "المقدمة"

على أن الكتاب يسعى إلى الإجابة عن كل الأسئلة عن الجدار ووصفه وفكرته وأهدافه وتاريخ تشبيده وقانونيته وإنعكاساته إقامته على الفرد والمجتمع الفلسطيني وسبل مقاومته. ومن خلال التمذاج والشهادات التي يوردها الكتاب، يقدم فكرةً عن أوجه معاناة الشعب الفلسطيني كافةً، جراءً إقامة هذا الجدار، من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية والعلمية، إضافةً إلى التهديد الذي يشكله لمسار القضية الفلسطينية ومستقبلها، وتقويضه أسس قيام الدولة الفلسطينية؛ وهنا تكمن الخطورة.

يتميز أسلوب الكتاب بالسلسة التي لم تحد عن الدقة والمنهجية العلمية المتبعة في إعداده، واحتوائه على قدرٍ كبيرٍ من الأرقام والإحصائيات والتماذج والشهادات. وتأتي أهمية الكتاب من تقنيته الدوافع المزعومة من وراء إقامة هذا الجدار، حيث ورد في التقديم أن الكتاب: "يفند ادعاء إسرائيل بأن الدافع لبناء الجدار دافعًّا 'أمنيًّا'، موضحاً ارتباط مسار الجدار بحسابات السياسة والاستيطان والاستثمار بالأراضي الزراعية ومصادر المياه" (ص ٥). كما تكمن أهميته في إبرازه الخطر الجدي الذي يشكله الجدار على مستقبل قضية الشعب الفلسطيني وعلى وجوده ككل.

## أولاً - ما هو الجدار؟

### ١. أكثر من فصل عنصري:

في أول فصول الكتاب، نجد وصفاً للجدار من حيث ظهور فكرته عبر العديد من الخطط، التي كان أولها ما قدّمه حزب العمل الإسرائيلي عام ١٩٨٨. وكان يتّسّع رابين قد حظي بأصوات الناخبين وانتُخب للرئاسة الإسرائيلية عام ١٩٩٢ لأنّه طرح فكرة الفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، التي طالب في عام ١٩٩٥ بوضع خطة لتطبيقها. ثم تبلورت الفكرة في عام ٢٠٠٠ بموافقة رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك على إقامة حاجز لمنع مرور المركبات. لكن العمل في الجدار على صورته الحالية لم يبدأ إلا في حزيران / يونيو من عام ٢٠٠٢، أثناء فترة رئاسة إيريل شارون لحكومة العدو. وترتكز جميع الخطط على عذر لعملية الفصل، كما أورده الكتاب على لسان أحد الصحفيين الإسرائيليين، وهو: "صعبية أن يسكن ستة ملايين إسرائيلي وأربعة ملايين عربيًّا معاً، لأن الاحتكاك بينهم ينمّي إرهاباً خطراً وفظيعاً" (ص ١٣).

ولفكرة الجدار أبعاد متعددة، فهناك البعد الأمني لمنع وصول الفدائيين إلى أراضي <sup>٤٨</sup>، والبعد السياسي الذي يكمن في تصور إسرائيل للنسوية، وجعل إقامة دولة فلسطينية على فرات الأرض المتبقية أمراً مستحيلاً، مما يُسهل ضمها. ويستهدف البعد الاقتصادي منع الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم الزراعية لتسهيل تهجيرهم. أضف إلى ذلك البعد الاجتماعي، حيث يعزل الجدار القرى والمدن الفلسطينية عن بعضها البعض لمنع تواصلها.

تعيدنا هذه الممارسة – وهو ما لم يتتوسّع فيه الكتاب – إلى الهدف من وضع الصندوق القومي اليهودي الذي أنشأته المنظمة الصهيونية العالمية في عام ١٩٠١، وهو الاستيلاء على المزيد من الأراضي لإنقاص المساحة المملوكة للعرب، من أجل حصرهم في مناطق معينة يتذرّع العيش فيها. أمّا الأداة لتنفيذ هذه السياسة، فهي المستوطن اليهودي؛ وهذا من أوجه الشّبه بين الكيان الصهيوني ونظام الأبارتاي德 في جنوب أفريقيا، الذي فعل الشيء عينه من قبل، حيث تسعى إسرائيل لخلق مجتمعات آمنة للمستوطنين، لا يمكن تحقيقها سوى بعزل التجمّعات العربية وتطويقها وفصلها عن بعضها البعض. ويتجلّي هنا أنّ عنصريّة إسرائيل ليست في الممارسات اليومية فحسب، بل هي جزءٌ من تكوينها السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يستمدّ مقوماته من فكرة الترانسفير، التي نظرت في الأيديولوجية الصهيونية منذ ما قبل مؤتمر بال في عام ١٨٩٧، ونضجت عبر أكذوبة أنّ فلسطين "أرض بلا شعبٍ لشعبٍ بلا أرضٍ". ولئن كان الأبارتاي德 في جنوب أفريقيا يستند إلى قوانين الفصل، مثل: قانون مناطق الجماعات، وقانون الأرض، وقوانين المرور والمغادرة؛ التي ترجع جميعها إلى إيمان الكنيسة الإصلاحية الهولندية "بأنّ عدم مساواة الأعراق مشيئة الإلهية"<sup>(١)</sup>، فإنّ الصهيونية بمارستها للتمييز العنصري، لا تعتمد فقط على مزاعم العقيدة اليهودية بالتفوق اليهودي، بل تستند إلى خطط الصهيونية المتحالفه مع روسيا القيصرية لارتكاب مجازر في حق اليهود، ثم مع ألمانيا النازية، لإقامة المحرقه من أجل تعزيز فكرة الانعزال لدى اليهودي، حتى يتقبل فكرة الفصل. هذه الفكرة التي ستساعد فيما بعد على زراعة المستوطنات، لتكون أجساماً سرطانية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تأخذ في التمدد والتکاثر، ل تستوجب حمايتها وحماية الطرق الطويلة المؤدية إليها في ما بعد، وحين

<sup>(١)</sup> حمد سعيد الموعد، *الأبارتيد الصهيوني*، الطبعة الأولى، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠١)، ص ١٠.

يتعذر ذلك؛ يكون السبيل الوحيد هو اقتطاع أجزاء من الأراضي العربية وبناء جدار العزل الذي يحقق الأمان؛ وهي الأكذوبة التي يرکز الكتاب على تفنيدها.

## ٢. مراحل بناء الجدار ومساره:

يتعدّى الجدار العازل مسألة بناء حائط إسمنتي، وإقامة أسلاك شائكة، وطرق دوريات، وسياج إلكتروني وغيرها. إنّه عملية قضم ٣٩٪ من مساحة أراضي الضفة الغربية البالغة ٥,٨٧٦ كم<sup>٢</sup>، وتقسيمها إلى ثلاث مناطق، وهي: منطقة أمنية شرقية تسطر عليها سلطات الاحتلال بالكامل، ثم منطقة العزل الغربية الممتدة بين الجدار والخط الأخضر، وهي الأقل مساحةً. أما الثالثة؛ فهي المنطقة المتبقية، وتعادل ٦١٪ من مساحة الضفة، وهي التي من المتوقع أن تتنازل عنها إسرائيل للفلسطينيين.

تشير المصادر الفلسطينية إلى أنّ طول الجدار سيصل في المراحل النهائية إلى ٧٧٠ كم، حسب معهد الأبحاث التطبيقية في القدس (أريج). بينما يقدّر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، أن طول الجدار بحسب المخطط الموضوع له، سيصل إلى ٧٠٩ كم. في حين تشير أرقام منظمة التحرير الفلسطينية إلى طول قد يبلغ ٧١١ كم. تناقض الأرقام هذا، سببه التعديلات المستمرة التي تجريها الحكومة الإسرائيليّة على مسار الجدار. وتبعاً لذلك يتفاوت تقدير مساحة المناطق التي يعزلها الجدار.

## ٣. مكونات الجدار ومواصفاته:

والجدار، عكس ما قد يوحي به اسمه، ليس جداراً واحداً. فالكتاب يصف الجدار بأنه على الجانب الفلسطيني عبارة عن ست لفات (أحزمة) من الأسلاك الشائكة، يليها خندق عميق، ثم طريق ترابي لمرور الدوريات، ثم سياج إلكتروني بارتفاع ثلاثة أمتار. أما على الجانب الإسرائيلي؛ فيكون من طريق معدّ على جانبيه ممران رمليان لاققاء أثر المتسلين، وأسلاك شائكة، ثم أجهزة إنذار إلكترونية. ويبلغ عرض الحاجز في بعض أجزائه ٦٠ متراً، أما الحاجط الإسمنتي؛ فيقام في أماكن الكثافة السكانية، ويبلغ ارتفاعه ثمانية أمتار. وتوجد بين المناطق التي فصلها الجدار، بوابات يقوم عليها الجنود، وعندما تتركز معاناة الفلسطينيين من تفتيش،

وتدمير، وإهانات، وحرمان من الوصول إلى الأراضي الزراعية والمدارس، ونقل السلع والمواد الطبيعية وغيرها، وما يرافق ذلك من صنوف العذاب اليومي. ويُخضع فتح البوابات لمزاج السلطات، على الرغم من تصنيفٍ سابق للبوابات، منها ما يُفتح يومياً ولفترات محدودة، ومنها ما يفتح مرّة كل أسبوع وأخرى موسمية الفتح، وتبقى بوابة بلعين الوحيدة المفتوحة 24 ساعة في اليوم، بقرارٍ نجح الفلسطينيون في استصداره من محكمة الأمن العليا الإسرائيلية.

## ثانياً- الجدار أمام القانون

### ١. أمام محكمة العدل الدولية:

يستعرض هذا الفصل من الكتاب موقف القانون الدولي من الجدار، ورفض إسرائيل المستمر للقرارات الصادرة في هذا الشأن - كعادتها في رفض جميع قرارات الهيئات الدولية - ومساندة الولايات المتحدة لها عبر استخدامها حق النقض، لإبطال أي مشروع يدين إسرائيل أو يستوجب انصياعها. ففي أول محاولة لوقف مشروع الجدار، استخدمت الولايات المتحدة حقها في النقض لاسقاط مشروع قرار تقدمت به المجموعة العربية إلى مجلس الأمن في عام ٢٠٠٣ لـإلغاء مشروع الجدار؛ لكونه أخل بخط هدنة ١٩٤٩. فأحال الموضوع بعد ذلك إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي اتخذت بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٢١ قراراً يطالب إسرائيل بوقف بناء الجدار، ويقدم بموجبه الأمين العام للمنظمة الدولية تقريراً شهرياً عن مدى التزام السلطات الإسرائيلية بتنفيذ القرار. وقد أفاد الأمين العام في أول تقرير له، أن إسرائيل لم توقف المشروع، فأحال الأمر إلى محكمة العدل الدولية في لاهي لإبداء الرأي، إلا أن إسرائيل رفضت التعاون مع المحكمة بادعاء "عدم الاختصاص"، معتبرةً أنه شأن ثانوي بينها وبين الفلسطينيين. ولكن المحكمة نظرت إلى القضية من جانب مدى قانونية الجدار في ضوء القانون الدولي لحقوق الإنسان، معتبرةً أن الجدار يمس الحق في حرية الحركة والتنقل، التي يكفلها البندان ١٢ و ١٧ من الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما أنه يمس الحق في العمل والصحة والتعليم، الذي تكفله البنود ٦ و ١١ و ١٢ و ١٣ من الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما استندت المحكمة على انتهاك إسرائيل لاتفاقية لاهي لسنة ١٩٥٧،

التي تحظر على الاحتلال مصادرة ممتلكات المحتل أو تدميرها. واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، التي تتضمن على حظر نقل السكان الخاضعين للاحتلال.

أما ما صدر عن المحكمة بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٩، فهو محض رأي استشاري، عدّ الجدار مخالفًا للقانون الدولي، وتضمن دعوةً لإلغاء الجدار، وإعادة الممتلكات المصادر، وتعويض المتضررين. وقد صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على ذلك الرأي في ٢٠٠٤/٧/٢٠، مطالبة إسرائيل بالتقيد بما جاء فيه. لكن - كعادتها - لم تعر إسرائيل كل ذلك بالاً، فواصلت بناء الجدار متسلحةً برفض المحكمة العليا الإسرائيلية فتوى محكمة العدل الدولية بذرية كونها لا تراعي ضرورات إسرائيل الأمنية.

## ٢. أمام المحكمة العليا الإسرائيلية:

لا يتعذر دور هذه المحكمة النّظر في الأمور اليومية، ويرى المراقب من بعيد، أنّ ما بنت فيه هذه المحكمة من التماسات المواطنين الفلسطينيين المدعومة بالقوانين -على الرغم من أنها نجحت في تغيير مسار الجدار في بعض المناطق- لا تعدو كونها ماضيّةً لوقت الفلسطينيين تلهيهم عن جوهر معاناتهم ومبرّتها، ألا وهو الجدار، الذي يقوم ويُبكر يوماً بعد يوم، ويقضى في طريقه أجزاء كبيرة من الضفة، ويجلب المأساة لحياة الفلسطينيين.

لكنّ خرقاً قد حصل، حين وافقت المحكمة العليا الإسرائيلية على تعديل مسار الجدار في مقطعي جيوس- فلامية في عام ٢٠٠٧، ومعالي أدوميم في عام ٢٠٠٨ الواقع شرق مدينة القدس. وبذلك أعيدت آلاف الدونمات المصادر لأصحابها الفلسطينيين. كذلك الأمر بالنسبة إلى مقطع بلعين، حيث وافقت المحكمة بقرارٍ أصدرته في عام ٢٠٠٧ على تغيير المسار وإعادة ١١٥٠ دونم من الأراضي المصادر. لكنّ هذا القرار لم ينفّذ.

### ثالثاً - الجدار والاستيطان

#### ١. توسيع المستوطنات:

أقيم الجدار كما هو مخطط له، بحيث يحيط بالمستوطنات، لكنه في أحياناً كثيرة يصل بعده عن آخر منزل في بعض المستوطنات إلى آلاف الأمتار، وهو ما يثبت أن أحد أهداف الجدار هو توسيع المستوطنات، بحيث أن هذا التوسيع بات يفسح المجال لإقامة مستوطنات جديدة. ويقام الجدار حول ٢٣٧ مستوطنة يسكنها أكثر من ٥٤٠ ألف مستوطن إسرائيلي. ومن أمثلة التوسيع في المستوطنات، أنه سيتم زيادة عدد قاطني مستوطنة تسوفين قرب قلقيلية، من ألف إلى ستة آلاف مستوطن.

#### ٢. سرقة الأراضي الزراعية:

لا شك في أن الماء هو العنصر الأول في تفكير إسرائيل لدى التخطيط للاستيلاء على الأراضي. وليس أدل على ذلك من حروب المياه التي تستعد للشروع فيها ضد العالم العربي بدءاً من جنوب السودان ودول حوض النيل وسيناء والجنوب اللبناني، إلى الدعم الذي قدمته سد أتانورك التركي على نهر الفرات، وصولاً إلى الاستحواذ على مصادر المياه في كامل المحيط الجغرافي والأراضي الفلسطينية المحتلة بالطبع.

وقد انتزع الجدار العازل الأراضي الزراعية والغابات والمناطق المفتوحة، ووضع العراقيل أمام أصحابها لمنعهم من الوصول إليها، تمهدًا لتوزيعها على المستوطنين الإسرائيليين. وبلغت مساحة الأرضي الواقعة غرب الجدار، والتي وضع المستوطنون أيديهم عليها ٧٣٣ كم<sup>٢</sup>. والأمر ذاته ينطبق على المياه، حيث سيساعد الجدار في سرقة إسرائيل للمياه التي تقع غربه. فهو سيؤدي إلى تدمير أو عزل تسعين بئراً، والسيطرة على ١٦٥ بئراً و٥٣ نبعاً، تصل طاقاتها التصريفية مجتمعة إلى نحو ٧٣٤ مليون م<sup>٣</sup> سنوياً، إضافةً إلى المسطحات المائية والأنهار، أي ما نسبته ٩٩% من مجاري المياه في الضفة. سوف يؤدي هذا الأمر إلى حرمان الفلسطينيين ومزروعاتهم من هذه المياه، وهو ما يعد خرقاً للقرار الذي أصدرته الأمم المتحدة بتاريخ ٢٩/٧/٢٠١٠، والذي يجد الحصول على مياه نظيفة حقاً من حقوق الإنسان. ومن نتائج الاستيلاء على المصادر المائية للضفة على الواقع الغذائي، تحول طولكرم -التي تعد جزءاً من سلسلة غذاء

الضفة الغربية- إلى مستورد للقمح، للمرة الأولى في تاريخها. ويُعدّ هذا الإجراء جزءاً من سياسة الإبادة الجماعية للعرب، المستمدّة من أيديولوجية إسرائيل؛ كون التّوراة "ترى أتباعها على أنه لا خلاص لليهود إلا بإبادة جميع الشعوب غير اليهودية، التي تزاحمهم على مصادر العيش والماء والتّفوز السياسي والعسكري" (٢).

#### رابعاً: معاناة الفلسطينيين بسبب الجدار

##### ١. أرقام وإحصائيات:

إنّ الجدار أشبه بكابوس يومي طرأ على حياة الشعب الفلسطيني وجعلها تتقلب وتتغيّر عمّا كانت عليه من قبل. فبغضّ النظر عن المنازل التي هدمها، والأراضي التي صادرها في طريقه، أدى الجدار إلى عزل المدن والقرى الفلسطينية عن بعضها البعض، ووضع العاقيل أمام تنقل المواطنين وتواصلهم. وبينما يتناول الكتاب - بالأرقام - المنازل المهدمة والأراضي المصادرية. خلال ثلاثة سنوات، وحتى تاريخ ٣/٤/٢٠٠٨، هدمت السلطات الإسرائيليّة ١٦٦ منزلًا في محيط أو مسار الجدار، مع توقيع هدم ٧٥٤ منزلًا آخر. أمّا الأراضي المصادرية، فقد بلغت مساحتها حتى حزيران / يونيو ٢٠٠٨، نحو ٤٩٢٩١ دونمًا. وقد صودرت أراضي ١٩,٢% من الأسر المتأثرة بالجدار بشكلٍ كليٍّ، فيما صودر ٢٨,٥% من أراضي أسرٍ أخرى بشكلٍ جزئيٍّ. ومعظم تلك الأرضي كان يستخدم لأغراض الزراعة.

أمّا الأضرار التي يسببها الجدار، فتعود إلى عاملين هما العزل وإعاقة الحركة بين المناطق المجاورة للجدار. فقد تأثّرت حياة المواطنين على كافة الصّعد الاقتصاديّة والاجتماعيّة والصحّيّة والتعلميّة، حيث يحصر في جيوب مغلقة ما يقارب ٤٢٥ ألف فلسطيني، يحتاج معظمهم إلى تصاريح من الجيش الإسرائيلي للتّنقل، بسبب إعلانه المنطقة بين الجدار والخط الأخضر منطقة عسكريّة مغلقة. ويُخضع لنظام التصاريح حتّى أولئك المتجهون إلى العمل في أراضيهم الزراعيّة الخاصة. وبذلك تم عزل مساحة ٢٧٤٦٠٧ دونمًا من

<sup>٢</sup> - غازي حسين، العنصرية والإبادة الجماعية في الفكر والممارسة الصهيونية، الطبعة الأولى، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٢)، ص ١٤.

الأراضي الزراعية، حيث لا يستطيع أصحابها الوصول إليها. وقد تهجّر ٢٧٨٤١ شخصاً من التجمّعات التي مرّ بها الجدار حتّى تاريخ ٢٠٠٨، وكلّ ذلك بحسب أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. كما ارتفعت نسبة البطالة إلى درجة كبيرة، وصلت عام ٢٠٠٦ إلى ٣٢% بين سكان المناطق المعزولة والقريبة من الجدار. وأغلقت ٣٥٥١ منشأة اقتصادية حتّى عام ٢٠٠٨، بسبب قلة حركة الزبائن نتيجة إغلاق الطرق التي نفع عليها هذه المنشآت. كما انخفض الإنتاج الزراعي في الضفة بنسبة ٢٠%， ولم يتقدّم سوى نسبة ١٥% من المساحات الرعوية في منطقة العزل الشرقيّة وحدها.

إضافةً إلى الأضرار الاجتماعية وإنفصال الأقارب، كان للجدار تأثير في الجانب الطبي، حيث شكّل عائقاً أمام ٦٥% من الواقعين في مناطق تأثيره لتلقي الخدمات الصحيّة. علاوةً على ذلك، فإنّ الآثار النفسيّة للجدار تبدو جليّة على المجاورين له، حيث تظهر على شكل اكتئاب يصيب هؤلاء السكّان، إضافةً إلى اضطراب النوم الذي يصيب الكبار والصغار على السواء، وما يترتب على هذه الآثار النفسيّة من آثار جسديّة رصّتها دراسةً للمركز الفلسطيني للإرشاد عن الآثار النفسيّة للجدار على سكان قلقيلية.

من جهة أخرى، تضررت ١٢٤ مدرسة يدرس فيها ١٤ ألف طالب جراء الجدار، مما أثّر في التّحصيل العلمي للطلاب، بسبب احتجازهم والمدرسين في المعابر، وتأخّر وصولهم إلى المدارس بشكل متكرّر. وقد تسرب من المدارس ٤% من التلاميذ، بسبب هذا الوضع الذي يعنيه أيضاً طلاب المعاهد والجامعات.

## ٢. نماذج وشهادات:

في هذه الفقرة يقدم الكتاب مجموعةً من النماذج التي تصور ما يسبّبه الجدار من معاناة للفلسطينيين على كافة الصعد الاقتصاديّة والاجتماعيّة والصحيّة والتعليميّة، والآثار التي يخلفها عبر سرقة الأرضي ومصادر المياه، إضافةً إلى ممارسات جنود الاحتلال التي تزيد الجدار بلاءً.

على سبيل المثال، يورد الكتاب قصةً تدرج ضمن المضحك المبكي، تتلخص في دهم الجيش الإسرائيلي منزل مواطن فلسطيني يدعى موفق قبّها في قرية طورة الغربية التابعة لجنين، لاعتقال ابنه أحمد المعاقد عقلياً وحركيًّا. لكن إعاقة أحمد لم تمنع الجيش الإسرائيلي من اعتقاله، بعد ضربه بأعقاب البنادق وجره

بملابس التّوْم نحو الحافلة، وإنّته في المحكمة بِإلقائه الحجارة على الجدار العازل، وهو المعاقد الذي لم يدرك ما وُجّه إليه من اتّهامات، فأمضى ٢٦ يوماً في الاحتياز، ولم يطلق سراحه إلاّ بعد دفع غرامة مالية وتوقيع تعهّد. وقصة أخرى تُروي عن أبٍ منعه الجنود من عبور البوابة لعلاج ابنته في بلدة حيلة في منطقة قليقيلية، فما كان منه سوي الاتصال بالطّبيب الذي وفاه إلى الجدار ومن بين الأسلاك مرر س Mataعنه لفحصها، غير أنه لم يتمكّن من إعطائهما الحقنة لتخفيف حرارتها، فأعطاهما حبوبًا بدل الحقنة.

وهنالك قصصٌ عن عزل القرى عن أراضيها الزراعيّة، وما يسبّبه ذلك من ضياع لتلك الأرضيّ، وخسران مورد الرّزق الوحيد لهذه القرى. أمّا القرى المحظوظة فلم تصادر أراضيها كاملاً بل صودرت نسبة ٩٠% منها فقط، غير أنّ الفلاحين لا يستطيعون الوصول إلى تلك الـ ١٠% المتبقّية، سوى لثلاث فترات في اليوم، لأقلّ من ساعة في كلّ فترة. كما أدى الجدار إلى انخفاض عدد رؤوس الماشية التي يربّيها الفلاحون، بسبب عدم قدرتهم على إيصالها إلى مناطق الرّعي المعتادة الواقعة خلف الجدار.

يحضرنا ونحن نستعرض صور المأساة في هذا الكتاب وفي غيره مما تتناقله وسائل الإعلام، تصنّيف الصحافي والسينائي الأسترالي جون بيلغر للأبطال الحقيقيّين في زماننا، في كتابه المععنون بـ"الأبطال"، الذي صدر أول مرة عام ١٩٨٦. فجميع هؤلاء الذين رفضوا مغادرة البقع الصّغيرة المنتاثرة من الأرض التي تبقّت لهم وأمثالهم من الآلاف ممن تحملوا من معاناة جراء الجدار، يصنّفون أبطالاً. حيث كتب بيلغر أنّ الأبطال الحقيقيّين في هذا الزمن، هم أولئك الملايين من البشر المنتشرين حول العالم، والذين جرّدوا من عوامل قوتهم، ومع ذلك يتبعون حياتهم دون التّنازل عن كرامتهم، على الرغم من أنّ الأقوباء قد حكموا عليهم بسدّ الطريق في وجههم.

## خامساً: الجدار في القدس (غلاف القدس)

### ١. عزل القدس عن بقية أجزاء الضفة:

عند القدس تتشعّب كلّ الغيوم، وعندها تصبّ كلّ النّكبات. إنّها الهدف الأوّل لكلّ ما تحيّكه إسرائيل، وأمام أسوارها تستقرّ كلّ مؤامرات هذا الكيان. وللقدس مكانة في الجدار: إنّها أحد أهمّ أهدافه؛ فتهويد المدينة كان ولا يزال الشّغل الشّاغل لحكومة العدوّ. أمّا جدارها؛ وهو ما يسمّيه الإسرائيّيون بـ "غلاف القدس"، فهدفه الأوّل تخفيض نسبة العرب في المدينة من ٣٥% إلى ٢٢% كمرحلة أولى، بحسب المكتب الوطني للدفاع عن الأراضي في فلسطين.

لقد أبقى الجدار المناطق ذات الكثافة السكّانية الفلسطينيّة خارج غلاف القدس، وكذلك الأمر بالنسبة إلى القرى. فالجدار المخصص للقدس، والذي يمتدّ على طول ١٦٧ كم، يهدف إلى عزلها عن الضفة الغربية وعن القرى المحيطة بها، تمهيداً لتقويفها من سكانها الأصليّين. فهو سيعزل غربه ٤٣% من مساحة محافظة القدس، يعيش عليها ٥٦% من سكان المحافظة. وسيطر الجيش الإسرائيلي على المعابر المؤدية إليها، حيث لن يُسمح لسكان الضفة بدخول القدس الشرقيّة سوى بتصاريح من هذا الجيش، تعطى أو تُسحب وقتما يشاء.

### ٢. معاناة سكّان القدس بسبب الجدار:

معاناة سكّان القدس هي معاناة باقي السكّان الفلسطينيين القاطنين بمحاذاة الجدار، مضافةً إليها بعد المعنويّ، بسبب ما تمثله القدس من أهميّة تاريخيّة للفلسطينيين، ومركزيتها في مسار تطور القضية الفلسطينيّة، علاوةً على بعد الدينّي للمدينة، ورمزيتها لدى مئات ملايين المسلمين عبر العالم.

ومن آثار الجدار على المدينة، تهجير السكّان. فتبعاً لدراسة إحصائية، غير نحو ٥٣,٩% من المقدسين أماكن إقامتهم بسبب الجدار منذ عام ٢٠٠٢، فيما يحتاج ٨٦,٧% منهم للعمل والضمان الاجتماعيّ وبقية

الخدمات، ليتمكنوا من الصمود في أماكنهم. وبسبب القانون الإسرائيلي الذي يهدّد بسحب الهوية المقدسية ممّن تجاوزت فترة إقامته خارج حدود بلدية القدس السبعة سنوات، يضطّر السكّان للإقامة داخل حدود البلدية، بما يشكّله ذلك من اكتظاظٍ وتکاليف باهظة التعليم والمعيشة إضافةً إلى الضّرائب. وقد أجبر الجدار الكثير من سكّان المناطق المحيطة بالقدس من البدو على الرحيل، كما حصل مع قبيلة "الجهالين" شرق القدس وعشيرتي "السلامات" و"الحمدادين".

أمّا الأثر الاقتصادي للجدار في القدس ومحطيتها، فهو مدمر بسبب العقبات التي وضعها أمام حركة التجار والبضائع من المدينة وإليها، وتسبّبه في زيادة نسبة البطالة التي وصلت إلى عتبة ١٩,٣٪ سنة ٢٠٠٦، تبعًا ل报告 صادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة. كما أدى إلى إغلاق الكثير من المنشآت الاقتصادية والمحال التجارية، بسبب تراجع حركة الزّيارات. وبسبب الجدار خسارة الأرضي للفرى التابعة للقدس كقرية بيت سوريم، حيث لم يتبقّ من أراضيها التي كانت تبلغ ١٣ ألف دونم في عام ١٩٤٨ سوى ٦٨٠٠ دونم، سيسرق الجدار منها ٥٥٠٠ دونم، فلا يبقى منها سوى ٣٠٠١٣ دونم، لن تفي بحاجة القرية للاستثمار الزراعي، وهو ما سيدفعهم للهجرة، بعد أن خسروا حتى أماكن دفن موتاهم.

أمّا من الناحية الاجتماعية، فالجدار عائق أمام التّواصل بين الأقارب المقيمين على جانبيه، كما قلل فرص الزّواج بسبب ممانعة الأهل للزّواج من أفراد مقيمين على الطرف الآخر. أمّا من الناحية الصحية، وكما في الضفة الغربية وفي القدس ومحطيتها، يعَدّ الجدار عائقًا أمام السكّان، في الحصول على الرعاية الصحية والدواء، والوصول إلى مستشفيات شرق القدس التي توفر رعايةً صحيةً عالية، وهي التي كان يقصدها سكان الضفة أيضًا، نظرًا لهذه الميزة. كما أنّ صعوبة المرور منعت الكثير من أفراد الطوافم الطبية من الضفة، من الوصول إلى مكان عملها في مشافي القدس، حيث تناقص العدد بنسبة ٣٨٪ سنة ٢٠٠٩، مما زاد من صعوبة تأمين الخدمات الطبية كالجراحات، وأدى أيضًا إلى صعوبات إدارية.

أمّا بالنسبة إلى المعاناة التي خلّفها الجدار من ناحية التعليم، فيمكن إبراد رقم يختصر هذه المعاناة وانعكاساتها المستقبلية على الجيل الجديد. فمن بين ٣٣ ألف طالب وأكثر من ألفي مدرس، يواجه ستة آلاف طالب و٦٥٠ مدرساً مصاعب في الوصول إلى أماكن تعليمهم. كما أنّ طلاب الجامعات يتحملون المعاناة

ذاتها. فإضافةً إلى إعاقة الوصول، يَتَّخِذُ من يستطع المرور مسارات تستغرق ساعات، بعد أن كانت تستغرق دقائق قليلة. وتعكس هذه الصعوبات في تسبّب طلاب المدارس، الذين لم يعودوا يحتملون مشقة الطريق، ليضافوا إلى أولئك الذين لم يجدوا سبيلاً للوصول إلى أماكن تعليمهم. ويضاف إلى ذلك ما أحدثه الجدار من تدمير لبعض المدارس، أو مصادرة لملعب مدارس أخرى، أو تقسيم المدارس إلى نصفين، كما حصل لمدرسة عنانة الثانوية، حيث عزل الجدار ملعبها، وبقيت ساحة صغيرة لا تتسع للطلاب. والأمر ينطبق أيضاً على فروع جامعة القدس الثلاثة، في أبو ديس وبيت حنينا والبلدة القديمة. أمّا الأثر في العملية التعليمية، فهو ما سيظهر في المستقبل من جهة التّحصيل العلمي، بسبب عدم انتظام العملية التعليمية في المدارس والجامعات، وعدم استيفاء المناهج المقرّرة لحقّها في الشرح والتّأكّر في إكمالها.

### سادساً: مواجهة الجدار ... بلعين نموذجاً

تتصدّر قرية بلعين الأنباء التي تتحدث عن مقاومة الجدار بشكلٍ أسبوعي، كون المظاهرات التي تنظمها ضدّ الجدار كلّ يوم جمعة، قد استمرّت منذ ٢٠ شباط / فبراير ٢٠٠٥ لحظة إقامة الجدار في هذه القرية، وحتّى يومنا هذا. ولهذه المظاهرات الأسبوعية مميزات تبدأ ب نوعيتها، وأشكال الاحتجاج التي ترافقها، ولا تتوّقف عند استمراريّتها. فقرية بلعين التي قضمت مستوطنة "مودعين عليت" الإسرائيليّة ٨٠٠ دونم من مساحة أراضيها البالغة ٤٠٠٠ دونم، يهدّد الجدار بقسم ألفي دونم أخرى منها، مما يبقى لسكانها البالغ عددهم ١٨٠٠ نسمة نحو ١٢٠٠ دونم فقط من أراضيهم. وانطلاقاً من تصميم أهالي القرية على منع إقامة الجدار في أراضيهم، أو على الأقلّ منعه من قضم مساحاتٍ كبيرة، استمرّوا في مظاهراتهم ومقاومتهم، مبتدعين أشكالاً كثيرة لهذه المقاومة التي اكتسبت أنصاراً من كلّ أنحاء العالم، شاركوا الأهالي معاناتهم ومقاومتهم. ويقول عبد الله أبو رحمة، منسّق اللّجنة الشعبيّة لمقاومة الجدار في القرية: "يقولون العين لا تقاوم المخرز، هذا المثل ينطبق على أيّ مكان باستثناء بلعين، هم سلّبونا أرضنا، ونحن لن نقف صامتين، فمن هنا سيبدأ انهيار الجدار".

وشارك أهالي القرية في مقاومتهم ناشطو سلام إسرائيليون وأوروبيون من حركة التّضامن الدوليّة. وقد أُصيب عددٌ من النّاشطين الإسرائيليّين في هذه المظاهرات، ومن هؤلاء يوناتان بولاك الذي أُصيب عدة مرات، وهو

من حركة "فوضويون ضد الجدار"، ويشارك أسبوعياً في مظاهرة بلعين. كما تعرض المحامي الإسرائيلي ليمور غولشتاين بالرصاص المطاطي في رأسه، وأصيبت أيضاً الناشطة الدولية ميريد كوريغان الحائزة على جائزة نobel للسلام في نيسان ٢٠٠٧ برصاصة في رجليها، كما أصيبت نائبة رئيس البرلمان الأوروبي لويزا مركانتي، والقاضي الإيطالي خوليو توسكانو بجروح أثناء مشاركتهما في إحدى التظاهرات عام ٢٠٠٨. كما فقد أهالي القرية العديد من الشهداء في تلك المواجهات، وتعرض كثير منهم للأذى، بسبب الرصاص أو استنشاق الغاز المسيل للدموع.

وبرز استخدام قوات العدو الإسرائيلي لأنواع جديدة من الأسلحة، يعتقد أنه يتم تجربتها على سكان بلعين، لاستخدامها فيما بعد في قمع التظاهرات داخل الكيان أو تسويقها على المستوى الدولي. وقد أوردت صحيفة هارتس تحقيقاً عن الموضوع، قالت فيه إنه إضافة إلى الجيش الإسرائيلي، تقوم مصلحة السجون في الكيان بالمشاركة في هذه التجارب. ومن هذه الأسلحة قنابل إسفنجية تصيب الأفراد برضوض كبيرة، وأسلحة صوتية تؤدي عند توجيهها عبر مكبرات صوت ضخمة نحو شخص ما إلى فقدان قدرته على التوازن.

ومن أشكال المقاومة، أن قامت عائلتان من القرية باحتلال منزل في مستوطنة "مودعين عليك" ووضعتا فيه أغراضهما وألعاب أطفالهما، ورفعتا العلم الفلسطيني فوقه. لكن قوات الاحتلال أخرجتهما منه، إلا أنّهما قدّمتا أوراقاً ووثائق تثبت عدم شرعية هذه المستوطنة، فتم هدم عدد من بيوتها، واستعاد الأهالي الأرض التي كانت تقام عليها.

وعلى الرغم من القمع الذي تتعرّض له هذه التظاهرات وأشكال المقاومة الأخرى، نجح الأهالي في ٢٠٠٧/٩/٤ باصدار قرار من المحكمة الإسرائيلية العليا، يقضي بتغيير مسار الجدار في محيط القرية، عزّزه قرار آخر عن المحكمة نفسها بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٥ يسترد بموجبه أهالي بلعين نصف أراضيهم الواقعة غرب الجدار.

وكما عرف الكتاب الجدار بأنه أكثر من فصلٍ عنصريٍّ، فإنه يمكننا تعريف كتاب "الجدار العازل في الضفة الغربية" بأنه أكثر من كتاب. إنه وثيقة تاريخية تتصدى لهذا الجدار من أجل وضع كلّ المعنيين بالحقّ الفلسطيني أمام أنفسهم، ليتقّرروا في الخطر الذي يداهم القضية الفلسطينية جراء إقامته. قضية الجدار هي

قضية جديدة تضاف إلى الكثير من القضايا الأخرى التي ترسم مأساة الشعب الفلسطيني، قضية اللاجئين وقضية الأسرى وقضية القدس. وخطورته لا تقل عن خطورة نكبة ١٩٤٨ إن لم نقل إنه نكبة جديدة تقص - بقضمه للأراضي الفلسطينية وعزله القرى والمدن عن بعضها البعض - فرص إقامة دولة فلسطينية مستقلة فوق كيانٍ واضح المعالم.